

نحو سياسة إقليمية عراقية لإدارة التفاعل ومواجهة التحديات

Towards an Iraqi regional policy to manage interaction and face challenges- أ.م.د حيدر علي حسين.¹

- مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية العراق

ملخص :

في ظل المحددات الاستراتيجية التي تواجه العراق والمتمثلة في قلة خيارات التأثير والدور والمكانة، فان صانع القرار العراقي يحتاج الى فهم اوسع، بأن اي تفاعل مع البيئة الاقليمية في ابعاده السياسية والامنية، يعني بالدرجة الأولى تخريب العراق ان يكون طرفا في صراعات اقليمية، وعدم الوقوع بين مصالح الدول المتعارضة. لذا فان سياسة العراق حيال حالة التنافس الإقليمي الجارية عليه وفيه، يمكن ان تتحدد في عدة اليات للتعامل، اهمها استمرار امتلاك بعض عناصر التوازن والقدرة على المناورة ازاء دول المجال الاقليمي. وكذلك الحرص على تحقيق تصفير مرحلي للمشكلات على اقل تقدير، وامتلاك عناصر التأثير بالقدر الذي يقلل من حجم الانعكاسات السلبية الناتجة عن حركة اللاعبين المؤثرين في معادلة التوازن في البيئة الاقليمية.

هذه الاليات المهمة التي يعمل بها العراق تحتم عليه في نفس الوقت مواجهة جملة من التحديات: أولها استعادة الدور الذي يفترض وجود قدرات اقتصادية وسياسية وربما عسكرية لا تتوفر للدولة العراقية، وتحدي الاستمرارية في السياسة الخارجية، وكذلك تحدي قلة الخيارات المتاحة امام صانع القرار والتي تعني ضعف القدرة على ادارة العلاقات وتراجع القدرة على القيام بدور الموازن.

هذه العناصر الثلاث مع غيابها تجعل من العراق غير قادر على تأمين حدوده ضد التهديدات الخارجية وسوف يستمر بدون دفاع في ظل تعارض الاستراتيجيات وصعوبة مواجهة التمدد السياسي واتساع خارطة النفوذ والتأثير الإقليمي.

- **الكلمات المفتاحية:** سياسة خارجية عراقية، سياسة العراق الإقليمية، اليات التفاعل الاقليمي.

- Abstract :

With the strategic determinants facing Iraq, which are few options for influence and a diminishing role, therefore, the Iraqi decision-maker needs to understand that any interaction with the regional environment should avoid Iraq being within the regional.

conflicts, and not fall between the interests of the opposing countries. Therefore, Iraq's policy towards regional competition must be based on possessing the elements of balance and eliminating the problems resulting from

¹ - الإيميل: dr.alimajeed82@gmail.com

the movement of players who influence the balance equation in the regional environment.

Keywords *Iraqi foreign policy, Iraq's regional policy, mechanisms of regional interaction*

مقدمة:

بدأ العراق يبحث عن دوره الإقليمي، من خلال اتباع الانفتاح الاستراتيجي مع جميع القوى الفاعلة الذي مهد بدوره لصياغة دور فعال حيال الأزمات الإقليمية بما يتلاءم مع مصالحه الداخلية وتطلعاته الإقليمية، فأدراك العراق لوضعه المكاني في ضوء متركزاته الجديدة لسياساته الخارجية التي تشير إليها العديد من مؤشرات التحول وكذلك من خلال مراجعة المواقف الخارجية للسياسة العراقية حيال الأزمات الإقليمية، فالموقف الخارجي سيتجلى من خلال اتباع سياسة الحياد والتقارب الاستراتيجي مع جميع الأطراف، وهو ما يمهد لا مكانية القيام بدور إقليمي عراقي في المراحل المقبلة. هذا الدور ينبع من إدراك واقعي لمعطيات البيئة الإقليمية أولا وآلية الاستجابة لها ثانيا والتعامل معها مما يسهم في صياغة توازن إقليمي جديد على المستوى الثالث.

وهنا يمكن أن نؤشر وجود تغيير في الإدراك المكاني للبيئة الإقليمية العراقية وكذلك تغيير أو تحول ملموس في توجهات سياسته الإقليمية عبر مؤشرات هيكلية القوة وطبيعة الأداء العراقي الخارجي والاستجابة لتحولات البيئة المتشابكة استراتيجيا، لا سيما بعد تأكيد قدراته على مواجهة التحديات الإرهابية، والسعي ضمن توجه تحكمه المصالح العليا والحاجة المتبادلة مع الأطراف الإقليمية، بالإضافة إلى الدور المقابل الذي اتسم بقبول نسبي وتبني الانفتاح على العراق استجابة لإدراك أهميته ومكانته في التحالفات وتوازنات القوى ضمن المعادلة الإقليمية الآخذة بالتشكل.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعا يتعلق بسياسة مكانية في بعدها الإقليمي وبخاصة ما يتعلق منها بالتفاعلات الجارية عبر إدراكها فعليا ومن ثم تبلور رؤية للاستجابة لها والتعامل مع تداعياتها إلى جانب عده موضوعا لم يحظى بالدراسة الكافية نتيجة لمسببات أهمها غياب التحرك والتفكير الاستراتيجي الواضح للعراق طوال المرحلة الماضية.

لذا فإن إشكالية الدراسة تتحدد في كيفية وضع محددات وآليات تبلور هذه السياسة القائمة بالأساس على طبيعة الإدراك العراقي لاتجاهات التفاعل الإقليمي، وطبيعة الأداء السياسي العراقي إزاء حركة التفاعلات في هذا المجال، في مرحلة تطورت فيها أدوات التعامل وتغيرت إمكانيات التأثير وفي ظل بيئة مضطربة تحتم على العراق الاستجابة والتكيف مع تحولاتها المتسارعة.

ويستند البحث إلى فرضيات أساسية مفادها:

الأستاذ الدكتور: حيدر علي حسين

- إن العراق هو إحدى الدول المحورية التي تقع في مناطق التقاء الخطوط الاستراتيجية الإقليمية والدولية، وهو مضطر لإجراء تجديد شامل في سياسته الخارجية بعد التحولات الكبيرة التي شهدتها ومخرجاتها المتمثلة بالتغيير على مستويات السياسة والأمن والاقتصاد والمكانة والدور والقدرات.

- يسعى العراق لدور إقليمي تبرز من خلاله معطيات مكانته الاستراتيجية، لذا ينبغي عليه أن يتعامل مع مجموعة من التفاعلات من أجل وضع توصيفات محددة لسياسته الإقليمية، من خلال بلورة الاندماج الفاعل في المنطقة وتبني التخطيط الاستراتيجي والتأثير في التوازنات، والمشاركة في التفاعلات بغية الحصول على مساحة وهامش للتحرك وتشكيل مرتكزات رصينة للسياسة الإقليمية في بعدها المستقبلي.

واعتمد البحث على منهجية محددة تركزت على استخدام المنهج الوصفي الذي يمكن من خلاله عرض المعطيات وتفسير البيئة التي تتضمنها ومن ثم الاستعانة بالمنهج التحليلي من أجل الوصول إلى استنتاجات مقارنة للواقع بالاعتماد على معطيات اللحظة الزمانية التي يمارس العراق فيها دوره السياسي تجاه بيئته الإقليمية. هذا بالإضافة إلى المنهج الوظيفي الذي يمكن الباحث من تحديد آليات ومرتكزات عناصر المادة المراد دراستها وبذلك تحديد مرتكزات وعناصر السياسة العراقية الإقليمية في ضوء الإدراك المكاني أو بالأحرى جيوبوليتيكية السياسة الخارجية العراقية .

وتقسم البحث عبر هيكليته إلى ثلاثة محاور يكمل كل محور الآخر ليكون البحث وحدة منهجية موضوعية منسجمة، حيث ناقش المحور الأول، رؤية جديدة لمرتكزات السياسة الإقليمية العراقية، في حين سلط المحور الثاني الضوء على طبيعة التحديات الإقليمية وآليات التفاعل، أما المحور الثالث فقد تناول بالبحث الرؤية المستقبلية للأداء السياسي العراقي الإقليمي.

ويمكن وضع حدود مكانية للبحث: من خلال تحديد المجال المكاني للدراسة في البيئة الإقليمية العراقية المحيطة ودوائر الأداء التي يمارس العراق فيها سياسته المكانية منطلقاً من إدراك العمق الاستراتيجي ومجالات التأثير.

وبالنسبة لحدود البحث الزمانية فإن البعد الزمني يتحدد في معطيات المرحلة الراهنة وتحليلاتها وانتقالاتها نحو بوابة مستقبلية يمكن من خلالها الاستشراف والتحليل بالاستناد إلى تطورات اللحظة الزمنية.

- المحور الأول: رؤية جديدة لمرتكزات السياسة الإقليمية العراقية

تعد السياسة الخارجية من أهم فاعليات النظم والوحدات السياسية المعاصرة، لكن ليس من السهل وضع مفهوم سياسة الدولة الخارجية لتعدد وجهات النظر واختلاف الرؤى والتصورات بشأنها فيمكن أن تعرف على أنها "الأفعال الهادفة والمؤثرة للدولة والموجهة نحو الخارج"¹

الأستاذ الدكتور: حيدر علي حسين

، وهناك من يعرفها على أنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي،² وهي بصورة عامة تشير إلى "نشاط خارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي"، إذ تتحرك الدولة في سياستها الخارجية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع الدول الأخرى على وفق مصالحها القومية أو الوطنية.³

وفي ظل البيئة الإقليمية للعراق والتي يمارس فيها سياسته الخارجية في بعدها المكاني الإقليمي والتي تشهد صراعات عديدة، البعض منه ما هو داخلي، وقسم آخر إقليمي، وثالث بتأثير دولي وكذلك ما تشهده هذه البيئة من اضطرابات أمنية واختراق خارجي واختزال للأدوار الإقليمية مما أدى إلى بروز أدوار جديدة وتدخل بالشؤون الداخلية،⁴ فلا بد أن تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي أن تستند إليها السياسة الإقليمية العراقية عند حركة التفاعل مع الوحدات الأخرى هذه المرتكزات أو الثوابت تتحدد من خلالها ضوابط وآليات التعامل الخارجي في مستواه الإقليمي فعملية الأداء العراقي في مجاله الجيوبوليتيكية ستحدد بلا شك طبيعة وسلوك التجاوب الموازي مما سيترتب عليه إيجاد اطر معتمدة لعملية التوازن المقبل في عملية الإدارة والمشاركة في التوازنات الإقليمية .

وانطلاقاً من هذا الأساس تتجه السياسة الإقليمية العراقية إلى التشكل على وفق صيغة مختلفة تستند على مبدأ الأداء الفاعل دون الانجرار إلى تخنيدات المحاور بأشكالها، التي ستعكس بشكل أو بآخر على المكانة الإقليمية للعراق. وهذا يعني الابتعاد عن تصادم الاستراتيجيات في المجال الحيوي لإحدى القوى الإقليمية المندفعة، مما يؤدي إلى إنتاج أزمات جديدة.

ومع صعوبة ممارسة هذا النمط من السياسة ومع أن الحياد غير قابل للتطبيق سياسياً في المرحلة المعاصرة كخيار استراتيجي في المجال الإقليمي، مع وجود تداعيات الضعف النوعي الذي يعيشه العراق، وثقل الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط عموماً. فإن خيار التوازن الفعّال وهو الأقرب إلى التطبيق ويقع ضمن مرتكزات السياسة الإقليمية العراقية الجديدة ويتمثل بأنموذج الدولة العراقية المتوازنة داخلياً والمؤدية دور التوازن الإقليمي بما يؤهل العراق ليكون قوة حقيقية متوازنة، وموازنة للاستراتيجيات الإقليمية. مما يحول دون تصادمها الوجودي ويخلق حالة من استقرار. وهذا الخيار يعني دولة عراقية قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً تكون قادرة على حفظ التوازن الإيجابي بين الاستراتيجيات المتصارعة في المنطقة.⁵

ومن هذا المفهوم نلمس ملامح تبلور الرؤية العراقية المتوازنة على المستوى السياسي الخارجي في بعده الإقليمي عند ترابطه مع الأداء التوازني المنتظر بمبدأ الاستقلالية في المواقف، فمقاربة أداء التوازن الإقليمي للعراق في المنطقة في ظل تفاعل مرتكزات الصراع بين محاور القوى الفاعلة، سيفرض على العراق الدخول بقوة في هذه التفاعلات لكن عبر آلية وسلوك مختلف عن السابق، أي بعبارة أخرى إن العراق يسعى لتعزيز فرص الارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف إقليمي هامشي نحو فاعلية محورية تسهم في ضبط إيقاع التحالفات الإقليمية انطلاقاً من ادراك حقيقي لأهمية بناء سياسة متزنة توظف ما هو متحقق من مكاسب على المستوى الإقليمي بهيكليته الجديدة

نحو سياسة إقليمية عراقية لإدارة التفاعل ومواجهة التحديات

وعناصر القوة الجيوستراتيجية، وبهذا يكون العراق قد حقق استجابة بنيوية في الوصول إلى تطلعات السياسة الخارجية .

إن الإدراك الذي تحدثنا عنه يتحدد بعوامل تسهم في حصول العراق على مكانة ودور إقليمي استراتيجي يمكن إن تشخص على وفق المرتكزات الجديدة في اتجاه السياسة العراقية نحو الانخراط بشكل تفاعلي في قضايا المنطقة، والابتعاد عن المواقف غير المحسوبة تجاه تطورات البيئة الإقليمية، وتحقيق قدر مقبول من القدرة على العودة إلى الدور المفقود، والعمل على تحييد الخلافات وتضييق فجوة الاختلال البنيوي في التوازنات، بالإضافة إلى الانتقال إلى تفاعلات أخرى تتجاوز البيئة الإقليمية الضيقة لتوسيع مساحة الأداء.⁶

ومن المرتكزات الجديدة في السياسة العراقية الإقليمية، هو استثمار الأوضاع الحالية وبما ستؤول إليه التفاهات بين القوى التي بدأت وكأنها المحكمة برسم خريطة جديدة للمنطقة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، وإذا ما احسن العراق التعامل مع معطيات الواقع الجديد، من خلال احتساب المنافع والمكاسب التي سيجنحها في ظل التوجه الدولي نحوه واتباعه لسياسة التوازن، فإن التوجه الواقعي سيتجلى في أدائه السياسي من أجل تحقيق التأثير القوي في محيطه الإقليمي، وهذا ما يتوجب على صانعي السياسة الخارجية العراقية تجاه الإقليم أن يتنبهوا إليه في التعامل مع مخرجات الواقع الجديد في المنطقة، وأن يكون هذا النهج هو السائد في المستقبل وذلك لحالة الترابط الواضحة بين أوضاع العراق والمنطقة.

المحور الثاني: طبيعة التحديات الإقليمية وآليات التفاعل

بعد الحديث عن مرتكزات السياسة الإقليمية العراقية، لابد من تسليط الضوء في هذا الجزء من البحث على سياسة العراق النابعة من إدراكه لطبيعة التحديات التي يواجهها جراء حركة سياسات واستراتيجيات دول المجال الإقليمي، وكذلك حجم المصالح وتقاطع الأدوار، وهي بالتأكيد مشتقة من نوعية التوازنات القائمة ومكانة العراق فيها. وتأسيساً على ذلك فلا بد من القول أن السياسات المكانية ليست بالجديدة في نظريات العلاقات الدولية. فالجغرافيا تعد أحد مقدرات قوة الدولة داخليا وخارجيا، وهو ما جعل إمكانية الفعل الإقليمي إحدى دلالات هذه القوة. كما وأصبحت هذه السياسات تسير باتجاه ضمان الأمن والمصالح وامتلاك زمام المبادرة في إطار التنافس القائم في العالم.

وإذا وضعنا هذه المقاربات في إطار التطبيق الفعلي على أنموذج السياسة الإقليمية العراقية فأن تشابك المصالح وتداخل الصراعات أملي على الدول تغيير هيكلية تحالفاتها وحتى طبيعة ونوعية أسس التحالف، ويبدو هذا الأمر أكثر وضوحاً بالنسبة للعراق تجاه محيطه الإقليمي. فمن خلال النظر إلى خارطة المنطقة والتعرف على تركيبة الصراع وحجم القوة والنفوذ لدى كل طرف فيها يتضح وبصورة جلية مسار وشكل التفاعلات والتحديات الناجمة عنها.⁷

الأستاذ الدكتور: حيدر علي حسين

وفي ظل المحددات الاستراتيجية بالنسبة للعراق ومع قلة الخيارات المتاحة أمامه من ناحية القدرة على التأثير، فإن صانع القرار العراقي يحتاج إلى فهم واسع بأن أي تحالف استراتيجي في بعده الأمني والسياسي يعني بالدرجة الأولى إبعاد البلاد عن تداعيات الحروب والتقليل من التهديد الإقليمي والإرهاب وعدم الوقوع بين مصالح متضاربة⁸ فالوضع الجيوسياسي والاضطراب الأمني الذي يعاني منه العراق لا يؤهله لأن يتخذ موقفا منحازا لهذا الطرف أو ذاك ضمن محاور التنافس القائمة والتي ستتشكل⁹

وإدراكا من مركزية ومحورية المكانة الجيوسياسية، يجب أن يكون اتجاه الفعل السياسي العراقي نحو إعادة تركيب علاقاته مع دول الإقليم ولانطلاق بأفاق جديدة في العلاقات تستند إلى أسس التفاهم وامتلاك عناصر التأثير بالقدر الذي يقلل من حجم الانعكاسات السلبية الناتجة عن حركة اللاعبين المؤثرين في معادلة التوازن في البيئة الإقليمية،¹⁰ ذلك من خلال انتهاز سياسات ومواقف تبعث برسائل اطمئنان لهذه الدول. هذه الآليات المحددة للتفاعل والتي تنطلق من رؤية العراق الاستراتيجية وتفرض عليه الاشتباك السلمي الفعال في نطاقه الإقليمي الأقرب، تفرض عليه أيضا مواجهة جملة من التحديات أولها تحدي (القدرات)، فالدور يتطلب ويفترض وجود قدرات مؤهلة منها ما هو اقتصادي وسياسي وربما عسكري لا تتوفر للدولة العراقية، وثانيها تحدي (ديناميكية الأداء). أي ضرورة امتلاك القدرة على المطاولة والقدرة على الاستمرارية والقدرة على التحرك والمناورة، أما التحدي الثالث فهو ذلك التحدي النابع من (قلة البدائل) وانحسار الخيارات العراقية بمجالات محددة لا تمكنه من التنقل بين ما هو ممكن وترتيب الأولويات، بالإضافة إلى تحدي (ضعف الإدارة) الناتج عن تشابك وتعقد القضايا وصعوبة القيام بدور الموازن. هذه المعطيات تحتاج إلى قوة واقتدار وإلى قاعدة اقتصادية متماسكة وإلى الثقة الوطنية. حتى تكون راسخة في الثقافة السياسية العراقية. ومع غياب هذه الحاجات التي تعد بمثابة التحديات تجعل من العراق غير قادرا على تأمين حدوده ضد التهديدات الخارجية وسوف يستمر بدون دفاع في بيئة الصراع الإقليمي وصعوبة مواجهة التمدد السياسي واتساع خارطة النفوذ والتأثير الإقليمي. لهذا فإن استراتيجية العراق ينبغي أن تركز على منهج مستقل يكتسب منه قوة لمواقفه في محاربة الإرهاب وتعزيز وحدته الداخلية بإمكانياته الذاتية، وإعادة بناء قواته المسلحة، وإعادة دوره الإقليمي المنضبط والمتوازن¹¹

المحور الثالث: رؤية مستقبلية للأداء السياسي العراقي الإقليمي

لا بد من القول إن الدول الإقليم لم تتمكن من صياغة موقف موحد ينسجم في التعامل مع التحولات التي شهدتها العراق بعد عام 2003، وكان التباين واضحا عبر مسارات متعددة لعل الأبرز منها ظهور تحفظ عربي بشكل عام من التطورات التي طرأت على الساحة العراقية أولا، وثانيا، وجود محدودية في المواقف العربية المنفردة المعلنه تجاه التطورات العراقية وثالثا برزت السياسات والمواقف الجماعية، من خلال الجامعة العربية؛ هذا أدى بالحصلة إلى بروز سياسات إقليمية مرتبكة من قبل الدول غير العربية تجاه الوضع الجديد وانعكاساته المحتملة .

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن العلاقات العراقية - الإقليمية مرت بعد التغيير في العراق بمرحلتين مهمتين:

نحو سياسة إقليمية عراقية لإدارة التفاعل ومواجهة التحديات

- **المرحلة الأولى:** التي يمكن أن توصف بالمراقبة والتوجس، فالوضع العراقي طرح إمكانية للدول الإقليمية لممارسة أدوار متعددة مثل التدخل وملء الفراغ، والمشاركة والتفاعل لصياغة ترتيبات أمنيته وسياسية وقد فضلت جميع الدول العربية الترقب والانتظار في ظل هيمنة الولايات المتحدة على الوضع العراقي. في حين تبنت دول أخرى استراتيجية الاقتراب الحذر من المشهد العراقي.

- **المرحلة الثانية:** التي يمكن أن تعرف بمرحلة استثمار الأوضاع، حيث مثلت التحولات السياسية والأمنية في العراق فرصة سانحة لإعادة ترتيب العلاقات العراقية - الإقليمية، بطريقة تخدم اندماج العراق ونظامه السياسي المتشكل الجديد بالبيئة الإقليمية لكنها أيضاً تتطوي على تكيف من قبل هذه البيئة مع التحول الذي لا يمكن الرجوع عنه، ليس فقط في طبيعة الوضع العراقي، بل أيضاً في طبيعة العلاقات الإقليمية البينية وفي مقابل ما يلوح من فرص بهذا الاتجاه، تلوح احتمالات معاكسة تقوم على فكرة التعايش السلمي مع عراق ما بعد 2003، بكل ما تحتويه من إقصاء لواحد من أهم بلدان المنطقة، وخلق وضع تصبح معه العلاقات العراقية - الإقليمية والعربية على وجه الخصوص مجرد صيغة للتفاعل التكتيكي الحالي من أي أبعاد استراتيجية أو أفق لشراكة ممتدة

وفيما يخص المواقف العربية تحديداً فنتيجة لما سبق، يمكن القول إن الدور العربي اقتصر على صيغة المبادرات الفردية التي تقوم بها الدول العربية، طبقاً لمصالحها ولأوضاع العراق الأمنية والسياسية.¹²

ولا بد من التأكيد هنا على أن هذه المعطيات لا تعني غياب حراك سياسي عراقي - إقليمي نحو التقارب وإعادة صياغة أطر العلاقات المشتركة، فقد شهدت العلاقات العراقية - الإقليمية تطوراً مهماً على كافة الجوانب والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، ومثل هذا التطور يعد استمراراً لتصاعد المنحى الإيجابي في القبول الإقليمي للنهج السياسي العراقي. وتنتج هذا عن تنبه وإدراك مراكز القرار العراقي إلى الاهتمام بالملف الإقليمي بدوائر محددة لإعادة تأهيل البيئة السياسية العراقية¹³ ومن خلال رؤية تحليلية مبسطة للمعطيات الواردة وما تعنيه على الصعيد المستقبلي، يلاحظ تغير في لهجة الخطاب السياسي المتبادل بين العراق والدول الإقليمية فالخطاب السياسي العراقي بدأ متوازناً أكثر حيال القضايا الإقليمية، وهذا يدل على سعي العراق إلى تجديد التزامه بالعلاقة مع محيطه الإقليمي. كذلك بتطمين جيرانه الآخرين، بالمقابل حدث تغيرت واضح في مديات الخطاب الإقليمي باتجاه المزيد من الانفتاح المحسوب والتقبل للعراق مما يعني إمكانية تغيير آليات التعامل من صيغ الاحتواء أو اللجوء إلى العزل لتحديد المخاطر التي تولدها البيئة العراقية، إلى أطر جديدة من التعامل على وفق أسس ومرتكزات المصلحة والتعاون¹⁴

وإذا ما قدمنا تحليلاً مختصراً لما تم طرحه فلا بد من الإشارة إلى أن المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة والتي أوجدت مزيداً من التشابك الجيوإستراتيجي بين دولها الذي يقود بلا شك نحو الانعزال الجغرافي بغية حماية المكونات والهوية والحدود، ولكن بنفس الوقت، حتمت متطلبات الأمن والدور على تلك الدول التحرك نحو

الأستاذ الدكتور: حيدر علي حسين

الإقليم باتباع عقيدة أمنية وسياسية مما أوجد حالة من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع، أو نمط من أنماطه، ذو طبيعة خاصة ومميزة.¹⁵

فرغم زخم البعد الدولي في الحالة العراقية، فإن الصراعات الإقليمية التي أدارها العراق مع أكثر من طرف في وقت واحد، قد ساهمت بدرجة كبيرة في الحال الذي وصل إليه، فالطموحات الإقليمية والرغبة في تغيير الواقع والمعادلة الجيوسياسية للإقليم، كان لها الدور الكبير في التوافق على ضرورة صياغة تصور جديدة لبلورة وضع العراق من الناحية السياسية، بالشكل الذي يكون طرفا فاعلا في الاستقرار الإقليمي القادم¹⁶

وإذا ما طرحنا رؤى عامة لمسار وتطوير العلاقات العراقية - الإقليمية على المستوى المستقبلي، فإن هناك مجالات للدخول في تفاعلات متوازنة أساسها المصالح¹⁷ بالمقابل فإن منهج الحوار المؤسسي واحتواء العراق بدوره المهم في المنطقة يقع على عاتق الأطراف الإقليمية، فلا بد أن تدرك الدول الإقليمية والعربية تحديدا أن لها دور ومسؤولية في استقرار العراق وإدراك أن ضعف العراق بمثابة تهديد لدول المنطقة.

لذا فإن على العراق في المرحلة الراهنة وامتداداتها المستقبلية المنظورة أن يتمكن من تقديم خطاب سياسي وأداء دبلوماسي يساهم في طمأنة مخاوف المحيط الإقليمي من استمرار حالة العنف والاضطراب الأمني والسياسي والعمل على تصفير المشاكل والاندماج في تفاعلات المنطقة

خاتمة:

ولغرض إيجاد علاقات متطورة في إطار مستقبلي فينبغي على العراق أن يعمل على أبناء الثقة مع دول الجوار والدول الإقليمية الأخرى، من خلال تواصل عقد لقاءات مشتركة على كافة المستويات والصعد سياسيا واقتصاديا وأمنيا. كما من المسلمات أن يسعى العراق في المرحلة المقبلة إلى حلحلة المشكلات القائمة مع جيرانه من خلال المبادرة بتطوير العلاقات ووضع حد للخلافات عبر رؤية جديدة وقراءة متمعنة لمتطلبات المرحلة الجديدة. لذا ستكون اتجاهات السياسة العراقية في بعدها الإقليمي مبنية على تعميق وتعزيز الاتصالات مع عمقه الإقليمي في مجالات التعاون الأمني والاستخباري، ولا سيما مع الدول العربية المجاورة من خلال عقد اتفاقيات أمنية مشتركة مما يضمن تحقيق الاستقرار الأمني للعراق والبلدان المجاورة في تصديدها للإرهاب

الخاتمة:

هيمنت على السياسة الإقليمية العراقية جملة من المتغيرات والمؤثرات التي اسهمت في رسم معالم ومسار علاقاته الإقليمية، التي دخلت ضمن البيئة المضطربة في مراحل من الشد والجذب والتوتر والانفراج مما أدى إلى إيجاد معوقات وعوامل تباعد في هذه العلاقة وبدأت ملامح التغيير في اعتماد السياسة العراقية لرؤية جديدة تستند إلى الانفتاح والرغبة في إقامة علاقات متوازنة مع البيئة الإقليمية، إلا أن جملة من العوامل أثرت وبشكل فاعل على

نحو سياسة إقليمية عراقية لإدارة التفاعل ومواجهة التحديات

مسار التوجهات العراقية، منها ما تمثل بالخلافات الداخلية وغياب موقف عراقي موحد تجاه الدول الإقليمية ومنها ما هو إقليمي تمثل بالمخاوف والريبة العربية من الأوضاع العراقية وحجم تداعياتها .

وبرغم هذه العوامل إلا أن السعي العراقي إلى صياغة واقع جديد من العلاقات لم يتوقف عبر تبني نمط من التفاعل أدى إلى أن تسير العلاقات العراقية – الإقليمية بوتيرة مختلفة، برغم ما يؤشر عليها من ملاحظات.

إلا أن هذا يدل على أن الأداء السياسي العراقي تجاه بيئته الإقليمية سيكون أكثر فاعلية وتطوراً نظراً للظروف الحرجة التي تمر بها المنطقة، وهذا ما يمكن أن يمهّد الطريق لإقامة علاقات متوازنة مع العراق بعده محورياً استراتيجياً يسهم في تحقيق التوازن الإقليمي.

إن طبيعة البيئة الإقليمية الراهنة تمكن العراق من تحقيق مكاسب إقليمية ودولية مُحددة ومُهمة تدخل في حسابات تنفيذ سياسته الإقليمية وامتداداتها المستقبلية، عبر اتباع آلية التوازن والمشاركة في المصالح مُستثمراً التناقضات الكثيرة في الوضع الإقليمي الراهن والمتوقع في المستقبل.

كما أن العراق وانطلاقاً من إدراكه لمتغيرات الواقع الإقليمي ولاسيما التحولات في مجاله الحيوي الإقليمي يعمل على استثمار بعض من يملكه من مقوّمات وبشكل مُتجدد ومتطور لمتابعة أهداف سياسته الخارجية والإقليمية تحديداً بما يضمن له دوراً إقليمياً واعدداً، بوصفه العنصر الأهم لاستقرار وتوازن منطقة الشرق الأوسط.

ولابد من الإشارة إلى نقطة مهمة، وهي أن العراق في هذه المرحلة بدأ بتحريك فعلي لإنشاء شبكة واسعة من العلاقات المتطورة وعلى أساس تعزيز علاقات التعاون المتبادل مع دول بيئته الإقليمية، لربط المصالح العراقية والمتمثلة بضمان أمنه واستقراره بضمان أمن واستقرار الشرق الأوسط ودوله.

الهوامش:

1 - مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ١٩٩١، ص: ١٣.

2- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠١، ص: ١٢.

3- أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٢، الجزائر، ص ١٣

4- خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الإقليمي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية العدد 33، 2007، ص158

5- حسين درويش العادلي، العراق والأمم الثلاث، مركز البيان للأبحاث والتخطيط

<http://www.bayancenter.org/2017/11/3823/>

6- علي زياد العلي، مدارات العراق في الإقليمية المستحدثة – رؤية لما ورائية الدور والوظيفة، مركز رؤية للدراسات المستقبلية،

http://www.rcpfs-iq.net/2017/11/blog-post_23.html

7- روبرت كابلان (انتقام الجغرافيا- هل يمكن أن تتنبأ الخرائط السياسية بالصراعات القادمة في العالم) عرض: سمية المتولي، السياسية الدولية، على الرابط

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/96/2795>

8- المصدر نفسه

9- أحمد يوسف أحمد، أنماط جديدة للتحالفات، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2012،

<https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/68628/%d8%a3%d9%86%d9%85%d8%a7%d8%b7%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9%d9%84%d9%84%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9>

كذلك، العراق ومعضلة التأقلم مع دول الجوار، على الرابط:

<http://www.faceiraq.com/inews.php?id=977453>

¹⁰- مهند العزاوي، حرب الهويات والعقد الطائفي الجديد، موسوعة الأفق على الرابط:

offok.com/main/articles.aspx?selected_article_no=11029

¹¹- محمد السعيد إدريس، إيران والأمن القومي العربي، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات

<https://www.dohainstitute.org/AR/Pages/index.aspx>

وكذلك، خليل العناني، الدور الإيراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة، كراسات استراتيجية، العدد 158، المجلد 15، (ديسمبر 2005)

¹²- يسري الغرابوي، تحولات الموقف العربي من العراق، السياسة الدولية، يناير 2009

<http://ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=222250&eid=920>

¹³- المصدر نفسه كذلك، منعم صاحي العمار، علاقات العراق الخارجية (2-5)، صحيفة الناس 2012/01/22،

<http://www.alnaspaper.com/inp/view.asp?ID=7055>

¹⁴- المصدر نفسه

¹⁵- غازي دحمان الصراع الإقليمي واقعه ومستقبله، موقع الجزيرة نت، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/318ba278-5b68-45f7-9bbb-869bf06d911e>

¹⁶- المصدر السابق

¹⁷- المصدر نفسه كذلك مفيد الزبيدي، العلاقات العراقية- الخليجية نحو أفاق للتعاون المثمر

<http://www.middle-east-online.com/?id=189490>

كذلك: حسين علي الحمداني، العلاقات العراقية العربية وأفاق تطورها، جريدة البيان، قضايا وآراء، 22 يوليو، 2013 كذلك ينظر: كذلك يمكن

الاطلاع على خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الإقليمي، دراسات دولية العدد 33 ص ص 149 150